

بحار الأنوار

[246] لا يمين في قطيعة رحم، ولا نذر في معصية، ولا يمين لولد مع والده، ولا للمرأة مع زوجها، ولا للمموك مع مولاه، ولو أن رجلا نذر أن يشرب خمرا أو يفسق أو يقطع رحما أو يترك فرضا أو سنة لكان يجب عليه أن لا يشرب الخمر ولا يفسق ولا يترك الفرض والسنة، ولا كفارة إذا حنث في يمينه، وإذا حلف الرجل على ما فيه الكفارة لزمته الكفارة كما قال الله عز وجل: " فكفارته إطعام عشرة مساكين " وهو مد لكل رجل أو كسوتهم لكل رجل ثوب أو تحرير رقبة، وهو بالخيار أي الثلاث فعل جاز له، فإن لم يقدر على واحدة منها صام ثلاثة أيام متواليات، و النذر على وجهين: فأحدهما أن يقول الرجل: إن عوفيت من مرض أو تخلصت من دين أو عدو أو كان كذا وكذا صمت أو صليت أو تصدقت أو حججت وفعلت شيئا من الخير، فهو بالخيار إن شاء فعل متتابعاً وإن شاء متفرقاً، وإن شاء لم يفعل، فإن قال إن كان كذا وكذا مما قدمنا ذكره فـ علي كذا فهو نذر واجب ولا يسعه تركه وعليه الوفاء به، فإن خالف لزمته الكفارة صيام شهرين متتابعين، وقد روي كفارة يمين فإن نذر الرجل أن يصوم يوماً أو شهراً لا بعينه فهو بالخيار أي يوم صام وأي شهر صام ما لم يكن ذا الحجة أو شوالاً فإن فيهما العيدين، ولا يجوز صومهما، فإن صام يوماً أو شهراً لم يسمه في النذر فأفطر فلا كفارة عليه، إنما عليه أن يصوم يوماً مكانه أو شهراً معروفاً على حسب ما نذر، فإن نذر أن يصوم يوماً معروفاً أو شهراً معروفاً فعليه أن يصوم ذلك اليوم أو ذلك الشهر فإن لم يصمه أو صام فأفطر فعليه الكفارة، ولو أن رجلاً نذر نذراً ولم يسم شيئاً فهو بالخيار إن شاء تصدق بشئ، وإن شاء صلى ركعتين أو صام يوماً إلا أن يكون نوى شيئاً في نذره فيلزمه فعل ذلك الشئ من صدقة أو صوم أو حج أو غير ذلك فإن نذر أن يتصدق بمال كثير ولم يسم مبلغه فإن الكثير ثمانون فما زاد لقول الله تعالى " ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة " وكانت ثمانين موطناً (1).